

دور الانترنت ومواقفه في تحرير المعلومة والرأي من القيود التقليدية

د. حازم عبد الحميد النعيمي

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة :

تصاعد دور الانترنت وتأثيره باطراد في الاعوام الاخيرة على الصعيد العالمي وعلى صعيد منطقتنا، حتى استطاع بسرعة ان ينمو من وسيلة تعبير بسيطة ومحدودة الى وسيلة اعلام جماهيرية واسعة النطاق والاثر، تنافس الصحافة المطبوعة بقوة ، وتشكل منافسا ذا اهمية في مواجهة الاذاعة والتلفزيون . وقد تجلت اهمية دوره وفعالية مواقفه بشكل صارخ في مساهمته الاساسية بصنع ثورتي الجماهير التي حدثت في كانون الثاني (يناير) 2011 في تونس ومصر، ونجحت في اسقاط نظامي حكمهما السلطوي المستند على نخبة عسكرية ترسخت في الحكم لاكثر من نصف قرن . ومثلما للانترنت دور في نشر الاخبار والمعلومات على المواقع فان له دور في نشر الاراء والافكار المختلفة من جانب المدونين وتوفير المجال للحوار بينهم، وهو ما اتاح متغيرا مهما في مجال حرية التعبير عن الرأي والصراع بين الافكار امام وبين المهتمين وعموم القراء . ولاهمية الانترنت كوسيلة اعلام واتصال وتبادل للمعلومات والاراء نسعى في هذا البحث لتبين مديات حرية التعبير من خلاله في العالم عموما وفي منطقتنا تحديدا، وهل اذا ما كانت هذه الوسيلة الاتصالية الجديدة اي الانترنت قد اضحت متغيرا رئيسيا جديدا اتاح مجالا جيدا واكثر اتساعا لحرية التعبير عن الرأي للأفراد والمجموعات والتيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية. وموقف السلطات الحاكمة والقوى السياسية والاجتماعية في منطقتنا من هذا المتغير ، وعلى الاخص في تحديد مديات هذه الحرية وفرض العقوبات على المواقع وكتابه الذين لا يروق لهم ما ينشرونه وما يناقشونه في مواقع التواصل الاجتماعي الحوارية .

وحتى يمكن الالمام بجوانب هذا الموضوع الذي يتصف بالجدة والمعاصرة ، ينبغي وقبل الولوج في توصيف وتحليل النشاط المتزايد للانترنت ومواقفه وكتابه، والفعالية المتصاعدة لتأثيره باعتباره وسيلة او سلاحا استخدمه الشباب لتفجير الثورات الشعبية في المنطقة، وماهي افاقه وحدوده ، ان نتعرض او نقدم كتاويل اكايمي موضوع حرية التعبير عن الرأي ونشره عبر وسائل الاتصال المختلفة، ولموضوع شبكة الانترنت العنكبوتية ونشأتها وتطور المواقع والمضامين المبتوثة من خلالها .

المبحث الاول : حرية التعبير عن الرأي وتطورها:

يمكن تعريف حق التعبير عن الرأي ونشره وحرية ممارسته ، بشكل عام ومختصر، وكما يرد في الاعلانات والعهود الدولية ، انه الحق للأفراد والجماعات في التعبير عن الأفكار و الآراء عن طريق الكلام والكتابة أو عمل فني بدون رقابة مسبقة أو قيود من السلطات الحاكمة او القوى الاجتماعية ، بشرط أن لا يكون في العرض او مضمون الأفكار أو الآراء ما يمكن اعتباره خرقا لقوانين الدولة وأعراف المجتمع أو من سمح بحرية التعبير. وحرية التعبير هي الاسلوب العملي لتأكيد وتحقق الحق في تبني الآراء ونشرها . وتعتبر حدود حرية التعبير عن الرأي من القضايا الشائكة والحساسة ، إذ أن الحدود التي ترسمها الحكومات أو القوى لهذه الحرية قد تتغير تبعا للظروف الأمنية ولخصوصيات الأعراق والطوائف المختلفة ، وأحيانا قد تلعب ظروف خارج نطاق الدولة أو المجموعة دورا في تغيير حدود هذه الحرية وهوامش ممارستها في الواقع العملي المعاش .

وتعود بدايات المفهوم الحديث لحرية الرأي و التعبير إلى القرون الوسطى في المملكة المتحدة بعد الثورة التي أطاحت بالملك جيمس الثاني عن عرش إنكلترا عام 1688 . وبعد سنة من هذا أصدر البرلمان البريطاني قانون "حرية الكلام في البرلمان"⁽¹⁾ . وبعد عقود من الصراع في فرنسا تم إعلان حقوق المواطن الفرنسي عام 1789 وعقب انتصار ثورة 14 تموز الفرنسية الذي نص على أن حرية الرأي و التعبير جزء أساسي من حقوق المواطن .

ويعتبر الفيلسوف جون ستيوارت ميل (1806 - 1873) من أوائل من نادوا بحرية التعبير حيث قال "إذا كان كل البشر يمتلكون رأيا واحدا وكان هناك شخص واحد فقط يملك رأيا مخالفا فان إسكات هذا الشخص الوحيد لا يختلف عن قيام هذا الشخص الوحيد بإسكات كل بني البشر إذا توفرت له القوة " وكان الحد الوحيد الذي وضعه ميل لحدود حرية التعبير عبارة عن ما أطلق عليه " إلحاق الضرر" بشخص آخر، ولا يزال هناك ولحد هذا اليوم جدل عن ماهية الضرر فقد يختلف ما يعتبره الإنسان ضرا الحق به من مجتمع إلى آخر.

وهكذا فان مفهوم حرية التعبير اخذ في التطور والتبلور منذ بدايات النهضة الاوربية الحديثة وصعود البرجوازية عندما كتب المفكر البريطاني جون ميلتون عام 1644 "ان حرية النشر باي واسطة، ومن قبل اي شخص مهما كان اتجاهه الفكري، هو حق من الحقوق الطبيعية لجميع البشر،ولايمكن التقليل من حرية النشر باي شكل وتحت اي عذر"⁽²⁾. وقال ميرابو امام برلمان الثورة الفرنسية، "ان اساس قوانينكم يجب ان تركز الى الابد حرية الصحافة. الحرية المطلقة

والمقدسة ، اللامتناهية وغير المحددة " (3) . وكانت هذه الآراء تستند الى الفكر الليبرالي ، غير ان واقع الحياة وتطور المجتمعات احتاج الى وضع محددات لعملها وفق قوانين كي تكون مسئولة ولا تؤذي المجتمع (4) .

وقد نص اعلان حقوق المواطن الفرنسي في مادته العاشرة على " ان التداول الحر للأفكار والآراء هو احد حقوق الانسان المهمة . لذا يجوز للمواطن ان يتكلم ويكتب ويطلع ، بصورة حرة ، مع مسئوليته عن سوء استعمال هذه الحرية في الحالات المحددة وفق القانون " والتزمت الدساتير الفرنسية الجمهورية والملكية اللاحقة بهذا النص (5) . وأكد اعلان الاستقلال الأمريكي على احترام حرية التعبير وعدم جواز التضييق عليها ، وكذلك تضمنت شريعة الحقوق الأمريكية " الصادرة عام 1791 نصاً حول حرية التعبير عن الرأي ، ونص على ذلك في الدستور الاول غير ان التعديلات والقوانين اجهزت هذا المكسب حينذاك .

واكد ميثاق الامم المتحدة على حرية الصحافة والتعبير كعامل سلام دولي ، واصدرت الجمعية العمومية في 14/12/1946 قراراً جاء فيه ان حرية الاعلام حق اساس ومحك جميع الحريات . وتضمن "الاعلان العالمي لحقوق الانسان" الصادر عام 1948 في مادته 19 نصاً يؤكد ان لكل انسان الحق في حرية الرأي والتعبير ، وله الحرية في استقاء الانباء والافكار وتلقيها واذاعتها باي وسيلة ودون تقييد بالحدود الجغرافية . واصدرت الامم المتحدة اتفاقية لنقل الانباء دولياً وعهد شرف دولي للصحفيين . ونصت المادة 19 من "العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية" الصادر عام 1966 ، على الحق باستقاء الانباء والآراء ونشرها على اساس الالتزام بالمسئولية . واهتمت منظمة اليونسكو بحرية الاعلام ، وبمفهوم "حق الاتصال" بين الافراد والجماعات والدول ، واصدرت عام 1978 " الاعلان الخاص بالمبادئ الاساسية للاعلام" اكد على حرية انتشار الانباء بصورة متوازنة دولياً ، واعتبار حرية الرأي والتعبير والاعلام جزءاً من حقوق الانسان وحياته الاساسية (6) .

ومع تبلور مفاهيم حرية التعبير وحرية الصحافة وحق الحصول على الانباء والآراء ، وتطورها على الصعيد العالمي وفي مختلف المجتمعات ، والنص عليها في الوثائق والقرارات والقوانين الدولية والوطنية ، فان تحقيق هذه المفاهيم وتطبيقها في الحياة الاجتماعية يستلزم ليس فقط النص عليها رسمياً ، بل لابد من تحديد محتواها وشروطها وتنظيمها في القوانين العامة والخاصة (7) (القانون الجنائي وقانون المطبوعات) لكي تكون بعيدة عن العمومية والمطاطية وعدم الوضوح التي يمكن ان تفرض الضوابط المجحفة والقيود المتشددة عليها من خلال القوانين . كما ينبغي

تعميم فكرة ان الدفاع عن حرية التعبير عن الرأي هو مسئولية المواطن والمجتمع قبل الكتاب والصحفيين ، اذ انها ليست منحة بل هي حق للمواطن والمجتمع حتى يحصل على الانباء والوقائع والحقائق في حينها بشكل موضوعي ، وهو ما يضمن له الحق في استقاء الانباء والوصول الى المعلومات ومعرفة احوال حياته وادارة شؤونه العامة.

ولكي يتم الحصول على الحق بالاعلام وتحقق حرية التعبير والصحافة ، لابد من توافر عناصر وشروط معينة ، مثل : حرية استقاء الانباء والوصول الى مصادرها ونقلها ونشرها ، وحرية اصدار الصحف ، وعدم وجود رقابة مسبقة وعقوبات ادارية ، وعدم فرض عقوبات ادارية على الرأي والتعبير عنه بأي وسيلة اتصال ونشرواعلام ، بل وجميع الحريات العامة والشخصية دون وجود عقوبات رسمية او اجتماعية للممارسة هذه الحقوق والحريات ، فحرية التعبير والصحافة لا تتحقق مع وجود قيود على الاصدار او رقابة مسبقة او مواد قانونية يمكن من خلالها تجريم نشر الاخبار والاراء اونقد ومناقشة سياسات الحكومة والمسائل العامة .

وهناك قيود اخرى تحد من حرية النشر والاعلام وبالتالي حق التعبير عن الرأي وحرية ، كقيد التمويل وقيد تدخلات الاحزاب والتشكيلات والطوائف الاجتماعية وضغوطها وتهديداتها بل وعقوباتها لدور النشر والكتاب والصحفيين ، وقيد مالك وسيلة الاعلام ورئاسة تحريرها المانع او الموجه للصحفي ، وغير ذلك من القيود الظاهرة والخفية . ومن العوامل المؤثرة على حرية التعبير وحرية الاعلام طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم في البلد ، وتطور التعليم والثقافة فيه .

ومن الطبيعي ان يكون لحرية التعبير وحرية الاعلام حدوداً منطقية وعملية مثلها في ذلك مثل جميع الحريات في الحياة الاجتماعية . وتوجد هذه الحدود حيث تبدأ الحقوق والحريات الاخرى وصالح المواطنين والمجتمع ، غير انه يجب تقنين وعلان كل حد بشكل واضح ومحدد ودون لبس ، لكي لا تترك الفرصة لاستغلال مطاطية وظيفية وعدم وضوح العبارات والمفاهيم الواردة في مواد القانون سواء من جانب الاعلام او من جانب السلطات الحاكمة والقوى الاجتماعية، ويجب تكريس المسئولية المترتبة على خرق الحد وتنظيم العقوبة العادلة وتعويض الاضرار، كل ذلك ضمن قوانين علنية وعادلة ومشرفة اصولياً وديمقراطياً. ويمكن تلخيص هذه الحدود في :

* الحدود الشخصية ، التي تتناول حياة المواطن العادي وخصوصياته او النيل من كرامته وسمعته بدمه او فضحه بدون وجه حق ، ومن الطبيعي ان لا تشمل تلك الحدود بكل تفاصيلها القانونية الشخصيات الرسمية العامة تماماً .

* الحدود العامة، التي تتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع والحقوق والحريات الاجتماعية العامة ، ومصالحة الانسانية ورفض الحروب وعدم الترويج للفتنة والكرهية والتعصب . وقد شهد العالم موجة جديدة من الجدل حول تعريف الإساءة أو الضرر وخاصة على الرموز الدينية ، ففي أواخر بدايات عام 2006 حدثت ضجة سياسية وإعلامية ودينية واقتصادية في اوريا حول نشر مواد صحافية اعتبرها المسلمون مسيئة لدينهم ونبههم واعتبره العالم الغربي حرية رأي وتعبير. وادت هذه الاحداث لاحقا الى مطالبة بتعديلات في القوانين القديمة المتعلقة بالإساءة إلى الرموز الدينية التي وان ماتزال سارية ولكنها نادرا ما تطبق في الوقت الحالي .

* حدالموضوعية ، الذي يعني احترام الحقيقة والموضوعية وعدم التحريف والاختلاق والكذب والتحيز في الانباء والمعلومات والآراء واحترام حق الرد والتصحيح (8). وقد بدأ الاهتمام في بعض الدول المتقدمة او التي ظهرت فيها بعض المشاكل الناتجة عن استخدام الانترنت باضافة مواد حول المخالفات والجرائم التي يمكن ان ترتكب بواسطة الانترنت ومواقعه ، او اصدار قانون خاص بالانترنت يتضمن تحديدا للتهم وعقوباتها .

المبحث الثاني : تطور الانترنت كوسيلة اعلام وتعبير عن الرأي :

طلبت وزارة الدفاع الأمريكية في ستينيات القرن الماضي من مجموعة من العلماء تطوير تقنية جديدة تتيح إنشاء شبكة اتصالات لامركزية تستطيع الصمود أمام أي ضربة نووية محتملة، وكان دافعها لذلك هو الخوف من الآثار المدمرة لمثل هكذا ضربة أيام الحرب الباردة هو السبب الرئيسي لولادة شبكة الانترنت . وبدأت الشبكة كمشروع تقني يهدف إلى ربط مجموعة من الحواسب الآلية الموجودة في عدد من المراكز المنفصلة جغرافيا . لكن بمرور الوقت نمت الشبكة العنكبوتية وربطت خيوطها كافة أرجاء العالم وليس فقط القارة الأمريكية، وأخذت تكتسب طابعا ثقافيا عالميا يختلف عن الطابع التقني المحلي الذي رافق ولادتها (9) .

وتقدم اليوم شبكة الانترنت مصادر متنوعة وثرية للمعلومات في مختلف المجالات الثقافية والتجارية والعلمية، لا يحتاج الباحث من أجل الإطلاع عليها سوى إلى حاسب آلي وتوصيلة إلى الشبكة. كما توفر الانترنت للشباب مجالا حرا لنشر وتبادل الأفكار والآراء ، بعيدا عن أعين الرقابة التي تفرضها بعض الأنظمة السياسية ، او الشروط اللغوية والابداع وتنظيم الافكار وجودة اسلوب العرض التي تفرضها وسائل الاعلام التقليدية كالصحافة او حتى البرامج التفاعلية في محطات الاذاعة وقنوات التلفزيون ، ولعل أحد أسطح الأمثلة على ذلك هي حركة المشرفين (الادمن) والمدونين (البلوجرز) على صفحات مواقع الانترنت .

ومن ابرز وأهم التطورات والمجالات التي برزت على شبكة الانترنت نقله لعشرات مليارات الرسائل بواسطة انظمة البريد الالكتروني "الايمل" يوميا الخوف من السطو على الرسائل او انتقال الفيروسات الالكترونية من خلالها . وكذلك الرسائل المتعلقة بالتجارة الدولية والمحلية وبالإستهلاك الفردي ايضا، والتي سميت ب(التجارة الالكترونية) . وقد اعتبر الناس في اوربا التجارة والإستهلاك بواسطة الانترنت سهلة ويسيرة مع تخوفهم في البداية من مخاطرها، غير ان زيادة نسب الامان التي استطاعت الاسواق الالكترونية توفيرها زادت من المشاركة فيها حتى بالنسبة لافراد وشراء وبيع السلع بالتجزئة .

ومن الشواهد التي تؤكد تطور شبكة الانترنت كوسيلة اعلام جماهيرية واسعة ، التخوف والقلق الكبير الذي ابدته ولازالت تبديه الصحافة (المطبوعة) التقليدية حول مستقبلها كوسيلة نشر للاخبار والآراء والاعلانات التجارية. وقد تاكد تراجع انتشار الصحف بتاثير الانترنت اذ كلما زاد عدد المشاركين في استخدام الانترنت وزادت اعداد المواقع الاخبارية ومواقع التعبير عن الرأي ومواقع الاعلانات والتسويق الالكتروني انعكس ذلك تراجعا في انتشار الصحف واعداد النسخ المباعة . ويعود بعض ما حققته شبكة الانترنت في مواجهة الصحف انها مكنت من حل معضلة اضطرار المتلقي لانتظار عرض الخبر او الاعلان ، تلك المعضلة التي لم يستطع الراديو والتلفزيون حلها وبقيت سبقا للصحافة المطبوعة، حتى تمكن الانترنت من حلها وباسرع واقل كلفة من الصحافة . وقد اثارت الصحف المطبوعة تساؤلات حول مستقبلها في ظل انخفاض الاقبال عليها في مقابل تزايد انتشار مواقع اخبارية يطلق عليها " الصحف الالكترونية" .

وتسير شبكة الانترنت باللغة العربية والصحافة الالكترونية العربية على ذات الخطى العالمية وتشهد نموا ملحوظا وتطورا جيدا مع انه متأخر وبطئ مقارنة بباقي العالم المتقدم . وتزايد عدد المشاركين في شبكة الانترنت وعدد المواقع في المنطقة العربية . واصبحت جميع وسائل الاعلام الاخرى من صحف واذاعات وقنوات تلفزيونية وحتى دور النشر حريصة على اقامة مواقع لها على شبكة الانترنت وتطويرها وتحديثها. ويبلغ عدد مستخدمي الانترنت حسب موسوعة "ويكيبيديا" في العالم اواخر عام 2010 حوالي 1.97 مليار، وفي تونس 3.5 مليون تبلغ نسبتهم 34 % من السكان، وفي مصر 17 مليون ونسبتهم 21 % من السكان، والعراق 275 الف مستخدم ونسبتهم 1% من السكان، ونسبة المستخدمين هذه في العراق مظلة لان موزعي الاستخدام يحملون حصصهم اضعاف العدد المفترض للمشاركين في الحصة . وتذكر " الشبكة العربية لحقوق الانسان والديمقراطية" في تقريرها الصادر بالقاهرة نهاية شباط / فبراير 2010

والمعنون " الانترنت في العالم العربي: شبكة اجتماعية واحدة ذات رسالة متحررة" ان عدد مستخدمي فيسبوك ويوتيوب في العرب يبلغ 12 مليون، واكثرهم في مصر ولبنان والجزائر. وان عدد المدونات العربية تبلغ 600 ألف مدونة، الناشطة منها تبلغ 150 ألف مدونة، وان اشد الانظمة رقابة على الانترنت وقمعا لناشطيها هي السعودية وتونس ومصر.

ووجدت على شبكة الانترنت مواقع يبلغ عددها اواخر عام 2010 حسب موسوعة ويكيبيديا حوالي 255 ألف موقع، منها مواقع للموسوعات العالمية مثل الموسوعة البريطانية وموسوعة الانكارتا الامريكية وموسوعة ويكيبيديا التفاعلية وغيرها ، وانشأت محركات بحث كبيرة مثل ياهو وجوجل وغيرها . وقد قامت على سبيل المثال صفحة البحث جوجل في خطوة هي الأولى من نوعها بتصوير ملايين الكتب في أمريكا وبريطانيا ووضعها تحت تصرف الباحثين ، واوجدت موقعا يمكن المستخدم من النظر الى اي موقع على الارض ومنها مدينته وبيته منطلقا من قمر صناعي في الفضاء وفي اي وقت يحب . غير ان التطور الكبير كان بانشاء مواقع التواصل الاجتماعي التي تتيح لاي مشارك نشر مايريد واجراء حوار مع من يعرفه اولا يعرفه من الاخرين، مثل مواقع الفيسبوك وتويتر واليوتيوب وغيرها . ويقول الباحث مصطفى كاظم على موقع BBC وتحت عنوان "التواصل الاجتماعي، ونطاق الانترنت يتسع بالعربية" ان شعبية مواقع الفيسبوك وتويتر ارتفعت بسرعة منذ عام 2009، ويعيد السبب الى التطور المذهل الذي حققته تكنولوجيا الاتصالات، ولاستخدامها بفعالية من جانب الشباب الايراني لنقل الاخبار والصور والافلام التوثيقية اثناء مظاهرات المعارضة بعد اعلان نتائج الانتخابات الرئاسية. وهو ما انتج قيما جديدة للثورة المعلوماتية واثبت ان منع وسائل الاعلام من الوصول الى الحدث لم تعد مجدية في هذا الزمن، اذ اصبحت هذه المواقع مصدرا للخبر العاجل واداة لايقال للمعلومات حتى في المناطق التي تتعذر فيها التغطية الاعلامية لاسباب مختلفة .

وكمثال على اهمية الانترنت وتطوره وتأثيره في جميع المجالات وفي اوساط الرأي العام ، يسعى موقع فيس بوك (Face book) للتواصل الاجتماعي لتطویر امكانياته دائما، من المتوقع ان يوفر عددا كبيرا من الفرص أمام شركات المعلوماتية، والهدف الكبير للاستراتيجية الجديدة هو أن لا يبقى الموقع منتدى اجتماعيا على الانترنت فقط ، وإنما يصبح قاعدة بيانات تكنولوجية سهلة . ويعتمد الموقع بحسب تقرير لـ "CNN" في ذلك على معطين أساسيين هما: حجم المشتركين فيه، والذي يشهد يتزايد عددهم بمعدل 150 ألفا يوميا، وكذلك على فرادته من الناحية التكنولوجية، والتي يريد أن يجعلها متاحة للجميع . وقد ذكر مسؤول في الموقع : إن الأمر

يستهدف ايجاد نظام عملي يوفر جميع الأنشطة المعلوماتية . وبذلك يوجد الفيسبوك مناخا غير مسبق في الإبداع ، . ويضع الموقع حاليا عدة أنظمة تطبيق على صفحة الرئيسية، تضم ملفا للصور والمذكرات والمجموعات والأحداث والرسائل ، وزاد عليها لاحقا ملفا للتسوق وآخر للفيديو . وقد توسعت مجالات استخدام شبكة الانترنت كوسيلة للتعبير عن الرأي منذ بدأت مواقع الاخبار ووكالات الانباء ثم مواقع الصحف وقنوات التلفزيون بل والتحتت بها المواقع الرسمية والحكومية في طلب آراء القراء على اسئلة استفتاء بسيطة حول تاييدهم او معارضتهم لامر عام او سياسة او قرار محدد . ثم تطور ذلك الى طلب بعض هذه المواقع لآراء المستخدمين للشبكة والموقع حول المواضيع والاسئلة التي تطرحها . وصاحب ذلك بالتوازي انشاء نواد وغرف تعارف ودردشة بين المستخدمين ، وقد نمت وطورت هذه المواقع قدرة وامكانية المواطن العادي على التعبير عن رأيه ونشره ، ونقل معلوماته ورائه الى الاخرين. بل واصبح المواطن العادي وفي اي بقعة نائية في العالم قادرا على امداد وكالات الانباء والمواقع الاخبارية باي خبر او معلومة، ربما كان بعضها جيدا ليصبح المواطن مصدرا للاخبار وان لم يدرك او يقصد ذلك .

وزاد الامر على صعيد التعبير عن الرأي ان الكثير من المواقع الكبيرة مكنت المستخدم من ان يكون له موقع صغير مستقل داخلها ينشر فيها ما يريد من مواضيع ومعلومات واره . وهكذا تطورت ظاهرة مؤسسي المواقع والصفحات او المشرفين عليها (ادمن) والمدونين (بلوجرز) الذين قد يتخصص كل واحد منهم بمتابعة موضوع محدد يدلي بمعلوماته ورائه عنه. وسهل مهمة المدونين انخفاض تكاليف واجور انشاء الموقع على الشبكة بحيث تمكنت اغلب منظمات المجتمع المدني بل والافراد من انشاء مواقع خاصة بهم سواء في البلدان ذات الدخل المرتفع او المنخفض كمنطقة الشرق الاوسط والدول الفقيرة . وفي المنطقة العربية ومصر على وجه الخصوص يقول الباحث احمد ناجي (مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان) ، ان المدونات العربية التي بدأت عام 2005 تمكنت خلال السنوات الخمس الماضية في مواقعها وصفحاتها اختصار الكثير من صراخ المطالبين بالحقوق وصحف المعارضة والفضائيات المستقلة. وشهدت ظهور جيل من المدونين يستخدم المدونات وشبكات التواصل الاجتماعي بشكل يصعب السيطرة عليه، ويرسخ اقدامه كجيل مدافع عن الديمقراطية وحقه في ان يكتب ما يراه . ويضيف بان هؤلاء الشباب قد حولوا شعار " حرية التعبير" الى حقيقة في طرح الافكار والاراء والهموم بل وحتى في لغة التعبير عن افكارهم ورائهم . ويرى ان هؤلاء الشباب الجالسين الى حواسيبهم والملتقين في مقاهي

الانترنت يدافعون بصلاية عن حقهم، لذلك حاربتهم الحكومات ولكنها لم تستطع هزمهم لانهم صادقون واصحاب حق⁽¹⁰⁾.

ومن هنا مكنت شبكة الانترنت ومواقعها، وعلى الاخص مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك ويوتيوب وتويتر من توسيع مجالات حرية التعبير عن الرأي في جميع انحاء العالم، خصوصا وان هناك ضعفا في القدرة على التحكم بها وبمحتوياتها او السيطرة عليها من جانب السلطات لاسباب تقنية وفنية .

المبحث الثالث : مديات حرية التعبير على الانترنت وحدودها:

وفر الانترنت ومواقعها للعالم بمختلف دوله ومجتمعاته، وكل الجماعات والافراد، الراغبين في نشر المعلومات التعبير عن ارائهم، وفي تشكيل المجموعات المحتجة او المعارضة، الامكانيات السهلة وغير المنظورة او المكشوفة في الواقع الافتراضي ، والتي يمكن ان تتكاثر او تتوحد على رأي او موقف او نشاط لتصبح واقعا موجودا ، قد يتحول الى ممارسة ملموسة ومؤثرة في الحياة العامة السياسية والاجتماعية وفي الشارع بشكل ضاغط يمكنه اطلاق استقرار السلطة الحاكمة واجهزتها، فيما لو قررت هذه الجماعات الافتراضية الموجودة على الانترنت فعل ذلك ، والخروج من وراء الكومبيوترات في البيوت والمقاهي الى عالم الواقع اي الى الشارع، محتجة او مطالبة بالتغيير.

ويتبادر الى الذهن سؤال مباشر وملح ، بعد تبين صورة وخريطة الانتشار الواسع لشبكة الانترنت ومواقعها وازدياد عدد مستخدميه في جميع البلدان على اختلاف طبيعة انظمتها ، وتمكن المستخدمين من نشر الاخبار والمعلومات وعرض الاراء واجراء الحوارات وعقد الحلقات النقاشية على نطاق واسع يشمل العالم كله، اي يمكن ان تكون هناك غرفة حوار او تواصل على موقع يناقش فيها في اللحظة ذاتها مشاركين بعضهم وهم ينتمون الى عدة قوميات وثقافات وبلدان . وبعد تشخيص دور الانترنت ومواقعها في توسيع حق التعبير عن الرأي وممارسته بحرية . هذا السؤال هو : ما مدى هذه الحرية ؟ وما الحدود التي تقف عندها ؟ وما القيود التي تحد من توسعها ؟ وكيف يمكن ايقاف استغلالها من جانب بعض المخالفين في التعدي على حقوق وحرريات الاخرين ؟ .

من المؤكد ان الغرب الليبرالي وعلى راسه الولايات المتحدة الامريكية دعمت انتشار شبكة الانترنت ورفضت اي تحديد لاستخدامه ولمستخدميه متوافقة بذلك مع ايدلوجيتها وفكرة النظام العالمي الجديد الذي تريده على حسب تصوراتها، بعد انتهاء الحرب الباردة وانهاية دولة الاتحاد

السوفيتي السابقة والايديولوجيات المقيدة لحق التعبير عن الراي وحريته ونشره . غير ان الكثير من الانظمة الحاكمة في العالم وعلى الاخص ذات الطابع السلطوي المتشدد سياسيا واجتماعيا واقتصاديا تنزعج بشدة من اي رأي مخالف او مختلف او ناقد ومن اطلاق حرية التعبير عن الراي ونشره ، ولا تتوانى عن استخدام كل الوسائل لمنع نشر الاراء المنتقدة لها ومعاقبة من يقدم على نشرها . ومن هنا بدأ الصراع الجديد بين القوى الحاكمة او السائدة وبين الجماعات والافراد والادمن والبلوجرز من مواطنيها الذين يستخدمون المواقع المختلفة لنشر ارائهم ونقد السلبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة السائدة ، ومنها سياسات الحكومة والنخب السياسية والمالية والاجتماعية المهيمنة في بلدانهم والدول الاخرى .

وكمثال على مدى توسيع حرية التعبير على مواقع شبكة الانترنت نذكر ان هناك عشرات آلاف من المواقع والمدونات الكترونية والادمن والمدونين في الصين . وشكل مدوني ماليزيا تحالفا بوجه الحكومة ، وان سلطات نظم دول عربية مثل السعودية وتونس ومصر وسوريا وغيرها ، وبعض مثيلاتها في العالم ، بدأت في مطاردة واعتقال وسجن منتقديها على مواقع الانترنت من الادمن والمدونين والمشاركين (11) .

وبسبب الاضطهاد الذي يقع في بعض دول العالم على مستخدمي شبكة الانترنت خصصت اليونسكو يوما عالميا هو 3/12/2008 لكي يحتفل به كل عام باسم " يوم التعبير الالكتروني الحر " . وتقول منظمة "مراسلون بلا حدود" ان هذا اليوم ينبغي ان يكرس لمناهضة تزايد عملية اغلاق المواقع وسجن المدونين من جانب الحكومات . وتتابع المنظمة على موقعها الالكتروني اشكال الاضطهاد والتقييد الرسمي في العالم . واتهمت المنظمة دولا بالعداء للانترنت وغلق المواقع وسجن المدونين هي اثيوبيا وزامبيا وزمبابوي والصين وبورما وكوبا ومصر وارتريا وكوريا الشمالية وتونس وتركمانستان وفيتنام وروسيا البيضاء وايران والسعودية وسوريا واوزبكستان ، ودولا تراقب وتتشدد مع الانترنت وتحجب بعض مواقعها لفترات هي الاردن والبحرين والامارات وليبيا واليمن وارتريا وسريلانكا وماليزيا وتايلند (12) .

وفي المنطقة العربية تتزايد اتجاهات اضطهاد مواقع الانترنت والمدونين وتحديد حرية التعبير عن الراي من خلاله . وقد أدانت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان "ANHRI.NET" نتائج اجتماع مجلس وزراء الإعلام العرب الذي عقد في مقر جامعة الدول العربية ، والذي أسفر عن تزايد اللجوء للتعبيرات المطاطة والمراوغة في وثيقة صادرة عنه لتوصيف طبيعة تنظيم البث الفضائي والذي يشمل الانترنت ، واتجاه لتطبيقها وموائمة التشريعات المحلية لكل دولة معها ،

رغم اعتبارها وثيقة "استرشادية" . وتشهد اجتماعات وزراء الإعلام العرب اتخاذ قرارات وتوصيات تميل للتشدد وعلى الاخص من ممثلي بعض الدول المتشددة لتعديل التشريعات المتعلقة بالإعلام في كل دولة ، إلا أن رفض ممثلي دول أخرى يعرقل هذا التوجه المتشدد . ويصف السيد جمال عيد المدير التنفيذي للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ما يجري في هذه الاجتماعات، قائلاً بتهكم ان كثرة استخدام مصطلح حرية التعبير على لسان وزراء الإعلام العرب ، يذكرنا بوزراء الداخلية حين يستخدمون في تصريحاتهم تعبير حماية حقوق الإنسان بكثرة ، ثم يتم التوسع في ممارسة الاضطهاد على ارض الواقع .

وحول ما يتعلق بالإعلام الإلكتروني ، تؤكد الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان أن شروع وزراء الإعلام العرب في إنشاء ما يسمى باللجنة العربية للإعلام الإلكتروني يكمل مثلث الرقابة والمنع والمصادرة ، الذي يسعى وزراء الإعلام العرب لإنشائه ، والذي يقيد الإعلام المطبوع والإلكتروني والفضائي . وهو ما استدعى من كل مستخدمي الانترنت العرب الاستعداد جيدا بمواقع ومدونات بديلة والحصول على برامج ضمن نظام يطلق عليه اسم " بروكسي " تتمكن من تجاوز الرقابة وتفتح المواقع المحجوبة من جانب السلطة وتمكن من التصفح الخفي بحيث لا يمكن رصد المتصفح ، كوسائل مقاومة للحجب والرقابة على المواقع . وتضيف الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ان جامعة الدول العربية تنحاز لتقييد حرية الإعلام وحرية التعبير ارضاء لحكومات تعادي حرية التعبير وتعمل على تقييدها والتضييق على حق المواطن العربي في الوصول الى المعلومات والاطلاع على الاراء (13) .

المبحث الرابع : استخدام الانترنت ومواقفه كسلام فعال للثورة الشعبية في المنطقة :

في خضم احداث ثورتي تونس ومصر الشعبيتين ودور الانترنت ومواقفه فيهما يمكن تخيل الثائر اللاتيني " جيفارا " مستبدلاً بندقيته بكومبيوتر فيه وصلة انترنت ، او يمكن تخيل ثوار باريس وقد ثبتوا الانترنت الان لتطلق مواقفه قذائفها بدلا من المدفع الذي دكت بواسطته اسوار سجن الباستيل معلنين الثورة الفرنسية خالدة الذكر قبل اكثر من قرنين . ان من الصعب جدا على الانظمة المستبدة قمع ثوار غير منظورين يتعايشون ويتحاورون ضمن عالم افتراضي، يرفعون شعارات مطالبة بالحقوق والحريات، جلهم من الشباب المتمرد غير المنظم سياسيا الراض للجمود والساعي للتغيير .

فاستخدام الانترنت وتقنياته ومواقعه هو احد اهم الوسائل الجديدة في التوعية والتنظيم والتشديد، واكثرها فعالية وسرعة . بدليل انه تمكن من تعبئة الاف الشباب من مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية في تونس ومصر والجزائر وليبيا والمغرب والبحرين واليمن والاردن والعراق وايران، ومن يحث الخطى على الطريق في السعودية والكويت وسوريا والسودان، الذين ناقشوا على صفحاته قضايا وهموم شعوبهم وبلدانهم، وحددوا الاساليب والمهام المطلوبة، وابدعوا في صياغة الشعارات المحرّضة والمعبئة بكلمات بسيطة وواضحة وبلغية، دون ان تتمكن اجهزة السلطات القمعية من رصدهم وملاحقتهم واعتقالهم، رغم ان فعاليتهم تأخذ اشكالا معلنة وشفافة . وفي الغالب ان السلطات افترضت ان هؤلاء الشباب يعيشون في اطر الخيال والاهام، ولايملكون القدرة على التأثير في الواقع . غير ان هؤلاء الشباب تحولوا بسرعة ،فاجئت اجهزة القمع السلطوية المتخلفة، وخرجوا من العالم الافتراضي على شاشة الكمبيوتر الى العالم الواقعي، اي الى الشارع، بشكل منظم ومباغت، كاسرين حاجز الخوف، مما ادى لانهايار اجهزة الانظمة القمعية، خصوصا وان هؤلاء الشباب استطاعوا بصدقيتهم العالية ان يسحبوا ورائهم الشباب المنتمي للتنظيمات السياسية ثم القوى السياسية المعارضة، فالشباب والرجال والنساء المترددين، والراي العام، ويفجروا ثورات شعبية هائلة في العصر الحديث وبداية القرن 21 ، لم تستطع . داعين للتغيير الاصلاحى برفع القيود عن الحقوق والحريات وانهاء الفساد، صعودا الى المطالبة باصلاحات جذرية للهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وصولا الى الدعوة للتغيير الثوري الشامل باسقاط النظام الحاكم واستبداله بنظام ديمقراطي حقيقي يختار الشعب فيه حكامه ويراقبهم ويحاسبهم .

وقوبلت دعوات "شباب الانترنت" او "شباب الفيسبوك"، وهو المصطلح الذي حاول التقليل من شأنهم، الى التجمع في الشارع في دول المنطقة العربية وجوارها، اولا باستخفاف وتسفيه من السلطات الحاكمة ووسائل الاعلام المحلية بل والعالمية، ومن الاحزاب السياسية الموالية بل وحتى المعارضة، ولكن اصرار الشباب على وضع حركتهم الاحتجاجية على محك الاختبار في الشارع، ونجاحهم المذهل في كسب اوساط وشرائح عديدة من الشعب الى صفهم، وعلى الاخص من التيارات اليسارية والتقدمية والبرالية والاسلامية، جعل الجميع يتراجع ويغير موقفه ويتعامل معهم بجدية واضحة . وكان شباب الانترنت قد شكلوا في المرحلة الاخيرة والسابقة لنزولهم الى الشارع ، في تونس ومصر كأمثلة، مجموعات على مواقع التواصل الاجتماعي قامت ببلورة مطالبهم، والتي تم تشخيصها كاسباب للاحتقان السياسي على شكل شعارات تقدم مطالب الحد الادنى

الاصلاحية، والتي تهدف الى ارساء اليات ديمقراطية حقيقية، والتمتع بحق المواطنة الكاملة .
وشكل هؤلاء الشباب لجان تنظيمية فيما بينهم حددت مكان وزمان تجمعهم وانطلاق دعوتهم
الاحتجاجية، التي تطورت بفعل صمودهم امام قمع قوات الشرطة الصدمات مع انصارالسلطة الى
ثورة شعبية هائلة اسقطت النظام الحاكم وهياكله السياسية وشخصياته الرئيسية .

خرج الشباب المصري الى الشارع في 25 / 1 بعد ان تمكن ناشطيهم من مناقشة افكارهم
واتخاذ القرارات عبر الانترنت ومواقفه دون الحاجة الى عقد اجتماعات تمنعها الشرطة بسهولة،
وبذلك كان الانترنت مأواهم ومركزهم لمناقشة الخطط والاساليب والبدائل، وتمكنوا من الاعداد
للمظاهرات وتنظيمها عن طريق الانترنت ومواقع الاتصال الاجتماعي واولها الفيسبوك، والتي
يمكن انها كانت وسيلة التفجير الاولى لاندلاع الاحجاجات والثورة . ولكنهم حين تجمع الشباب
في ساحة التحرير وصدوا باعتصامهم لم يعد للانترنت تلك الاهمية، لذا كان قرار السلطات بغلق
الانترنت وتعطيل شبكة الهاتف المحمول قد فات اوانه، اذ ساد الاتصال المباشر بين الشباب
الثائر. وبعد ثلاث ايام من الصمود وتقديم الضحايا من قتلى وجرحى استطاع الشباب كسب
اوساط واسعة من الشعب لموقفهم ومطالبهم، بحيث تطورت مطالبهم من الاصلاح الى اسقاط
النظام الحاكم .

لقد سجل الشباب العربي في تونس ومصر حدثا تاريخيا عظيما وانتصارا باهرا على السلطات
الحاكمة الراغبة في تقييد الانترنت ، وذلك عندما استخدموه بفعالية سواء ضمن مواقع التواصل
الاجتماعي الرئيسية مثل الفيسبوك وتويتر ويوتيوب، او في انشاء مئات المواقع التي قامت
بالتوعية والتحريض ضد انظمة الحكم فيهما . ثم استخدموه لتعبئة جماهير الشباب بمواعيد
واماكن تجمع موحدة، حولوها الى انتفاضات او ثورات جبارة في الشهر الاول من عام 2011
اسقطت نظم حكم قوية ومستقرة نسبيا بشكل فاجئ المنطقة والعالم وهي نظامي حكم تونس
ومصر القائمة على نخب عسكرية متحافة مع اصحاب رؤوس اموال كبار . وغيرت مسار التاريخ
في المنطقة التي يتوقع فيها تغييرات اخرى لانظمتها على الطريقة ذاتها .

وفي العراق منع الانترنت والتعامل معه في اوائل ظهوره بقرار من السلطة الحاكمة السابقة، ثم
سمح به للمؤسسات الحكومية والجامعات ، وسمح به لاحقا لافراد عن طريق خط التلفون التابع
للمؤسسة الحكومية للاتصالات بشكل مكلف وقائمة واسعة من المواقع المحجوبة. وبعد اسقاط
النظام اثر الغزو الامريكي للعراق 2003 سمحت الادارة المدنية للاحتلال بنشر شبكة الانترنت
دون سيطرة حكومية . غير ان حصة العراق كانت قليلة وتكاليف استخدامه عالية بالنسبة لدخل

الفرد العراقي اضافة الى تكاليف مبالغ بها لانشاء المواقع ، وتحميل الموزعين لاعداد زائدة من المشتركين على "السيرفر" المخصص لهم مما يؤدي الى بطئ في التصفح والتحميل والتنزيل. وهذا ما جعل الانترنت مقصورا على اوساط المتمكين والمختصين والمتقنين والشباب الامر الذي لم يجعله يتطور الى ان يكون وسيلة اعلام جماهيرية حتى الان . وبقي عدد مستخدمي الانترنت قليلا في العراق ونسبتهم الى السكان منخفضة جدا قياسا الى نسبهم في دول المنطقة الاخرى .

ومع كل الظروف المعيقة استطاع الشباب العراقي انشاء مواقع اجتماعية تواصلية عديدة اضافة الى استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي العالمية كفيسبوك ويوتيوب وتويتر بفعالية لتبادل الاخبار والمعلومات والاراء، وباشروا بانشاء مجموعات منظمة احتجاجية معارضة ومطالبة بالاصلاح، مثل "بغداد ليست قنهار" و " لن نصمت" و " الثورة الزرقاء" وغيرها . وبدأ جموع الشباب في النزول الى الشارع بشكل يزداد يوميا عددا واتساعا على مستوى العراق، بغداد والكوت والبصرة والديوانية والناصرية وديالى والسليمانية وغيرها، وهي ترفع شعار اساس يقول " الشعب يريد اصلاح النظام "، اضافة الى شعارات حول حرية التعبير ومحاربة الفساد وسرقة المال العام . واضطر بعض الاعلاميين العراقيين الى الاعتراف بالحركة الشبابية والاعتذار لها، اذ يقول الاعلامي ورئيس تحرير صحيفة "العالم" اليومية ان فئة الشباب نجحت لأول مرة منذ الانفتاح الذي تولد اثر سقوط النظام السابق منذ ثمانية اعوام في دخول عالم الاحتجاج السياسي، اذ كانوا قبل ذلك بلا صورة محددة الا في كنف الاكبر سنا . اما اليوم فانهم يحاولون اعادة تعريف دورهم عبر نقاشات واسعة داخل اروقة الفيسبوك، وانهم نجحوا في الخروج من السجلات الالكترونية لترتيب تجمعات شبابية داخل عالم الواقع، وهذا يعني انهم سينجحون في اكتشاف قابلياتهم وقدرتهم على فعل اشياء مؤثرة تترك اصداءها في وسائل الاعلام وتنجح في تشجيع المجتمع على تنظيم نفسه (14) .

الختامة

نخلص من البحث ان شبكة الانترنت في عالم اليوم اصبحت ذات اهمية كبيرة وتحولت الى وسيلة اعلام جماهيري، ووسيلة فعالة لممارسة حق التعبير عن الرأي في عموم دول العالم وفي منطقتنا ايضا . واتضح ان مواقع الانترنت المختلفة استطاعت ان توسع مجالات حرية التعبير عن الراي ونشره وبشكل اتاح لاوساط ومجموعات وافراد كثر التعبير عن رايبهم نشره باقل التكاليف . ونشأت ظواهر تعبير جديدة بسبب الانترنت منها ظاهرة المدونين (البلوجرز) . غير ان السلطات الحاكمة التي تتضايق من النقد تسارع الى محاصرة هذه الظواهر التي يوسع فيها الانترنت من مجالات حق التعبير عن الراي ونشره . واذا كانت الديمقراطيات الغربية تتذرع بمكافحة الارهاب في مراقبتها وتضييقها على الانترنت ومستخدميه ، فان الانظمة المتشددة تلجأ الى التضييق على الانترنت وحجب اوغلق مواقع وسجن مدونيه وكتابه .

غير ان اجيال الشباب الصاعدة في المنطقة استطاعت رغم ظروف التقييد والاعاقات الاخرى استغلال وسيلة الانترنت ومواقع الكبرية والصغيرة وعلى راسها مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك ويوتيوب وتويتر لتوعية بعضهم بالمفاسد والظلم واضطهاد الحقوق والحريات التي تفرضها نظم الحكم المتحجرة السائدة في المنطقة وتدعوا بقوة الى الاصلاح والتغيير . وساعد الانترنت ومواقع جموع الشباب في المنطقة على خوض نقاشات واسعة وبلورة مواقف وخطط وشعارات والعمل على تنظيم جموع الشباب والنزول من العالم الافتراضي على شاشة الكمبيوتر الى العالم الواقعي في الشارع، للقيام باكبر انتفاضات جماهيرية او ثورات شعبية عرفتها المنطقة افضت الى اسقاط نظامين من اقوى وارسخ واقدم النظم العربية وهما نظامي تونس ومصر خلال فترة قصيرة لم تتجاوز الشهر الواحد اوائل هذا العام 2011 . وتستمر جموع الشباب في استخدام وسيلة الانترنت والنزول الى الشارع لاحداث التغيير الثوري بخطوات واسعة في البحرين وليبيا واليمن والجزائر والعراق، وخطوات اكثر تمهلا في المغرب والسودان والسعودية والكويت وايران وفي عموم المنطقة .

المراجع

- (1) من موسوعة ويكيبيديا الالكترونية في موضوع حرية التعبير عن الرأي
- (2)MILTON; John , Pour la liberte de la presse sans outorisation nicensur aubier,Lutaud, Paris,P.229
- (3) نقلا عن :ملحم كرم،"العمل الصحفي في لبنان" بحث ضمن كتاب :معهد الصحافة بالجامعة اللبنانية،الاعلام في حياتنا المعاصرة، بيروت، ، 1979 ، ص 65
- (4) خليل صابات،الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم، ط2 ،القاهرة،دار المعارف المصرية،1967،ص278
- (5) عبد الله البستاني،حرية الصحافة: دراسة مقارنة،رسالة دكتوراة غير منشورة،كلية الحقوق- جامعة فؤاد الاول،القاهرة،1950،ص69 وما بعدها.
- (6) أنظر:اليونسكو،أصوات متعددة وعالم واحد: تقريراللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، الجزائر،الشركة الوطنية، 1981،ص364 وما بعدها.
- (7)GEORGES; Burdeau, Les liberte publiques, 4em. Ed., L.G.D.J., Paris, 1972, P.35.
- (8) جمال الدين العطيفي، حرية الصحافة، ط2، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة،1974، ص11
- (9) موقع الدولة الالمانية على الانترنت DW-WORLD موضوع حول الانترنت ومجالاته في المانيا
- (10) احمد ناجي ، المدونات من البوست الى التويت، القاهرة: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان، 2010
- (11) موقع شبكة CNN الاخبارية الامريكية
- (12) موقع منظمة " مراسلون بلا حدود " .
- (13) موقع "الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان " .
- (14) سرمد الطائي، مقال بعنوان"شباب القرن 21 في العراق" في صحيفة" العالم" البغدادية 2011/2/25